الألغام في إفريقيا بين تحديات الأمن وقيود التنمية

د. صبحي رمضان فرج
مدرس جغرافية البيئة - كلية الآداب / جامعة المنوفية - مصر

الألغام والمتفجرات من الأسلحة الفتاكة التي لها تأثيرٌ طويل الأمد على الشعوب بعد انتهاء الحروب والصراعات بعقودٍ طويلة، ولقد أدى التوسع في استخدام الألغام المضادة للأفراد وزرعها بشكلٍ عشوائيٍّ إلى كارثةٍ إنسانيةٍ كبيرة، يذهب ضحية لها الإنسان والحيوان، وتشكّل خطراً على البيئة، وتؤدي إلى إعاقة تنفيذ مشروعات التنمية.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- تُعدّ قارة إفريقيا من أكثر القارات الملغومة في العالم (٤٤٫٩ مليون لغم في مطلع القرن الحالي)، نتيجة سهولة تصنيع الألغام ورخص تكلفتها، بالإضافة إلى كثرة الحروب والصراعات بالقارة.
- للألغام تأثيرٌ على تنمية القارة؛ لإعاقتها الوصول لمساحاتٍ كبيرةٍ من الأرض، والحيلولة دون استغلال مواردها.
- ارتفاع عدد ضحايا الألغام في إفريقيا إلى (١٦٣٩٠ ضحية) خلال الفترة (١٩٩٩م - ٢٠٠٨م)، بالإضافة إلى (٨٥٥٨ ضحية) بإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما يزيد على ثلث ضحايا الألغام في العالم (٣٣٫٩٪).

لَغَـــم / لُغْم، والجمع: ألغام: هو جهازٌ يحوي حشـــوة متفجرة، مصمّم لتدمير الأشـــخاص أو الدبابـــات أو المركبات أو الســـفن، يُزرع على ســـطح الأرض أو فـــي باطنهـــا، أو طافياً على سطح البحر أو مغموراً في مياهه، ويؤثّر تأثيراً مباشراً بناتج انفجاره، أو غير مباشر بالشظايا أو الموجة المصادمة[١].

ويمكـــن أن تكون الألغام البرية غير موجهة، تعمل بمجـــرد أن يطأها الإنســـان أو المركبة، وموجهة يمكن تحويلها من وضعية «الأمان» إلى وضعية «القتال» بإشـــارة لاسلكية من المسؤول عن حقل الألغام.

ومن أنواعها:

- الألغام المضادة للدبابات Anti-tank: وتشـــمل اللغـــم العـــادي، واللغـــم ذا المفعول التأخيري، ويُســـتخدم لتدمير الدبابة الكاسحة للألغام.

- الألغـــام المضـــادة للأشـــخاص Anti-personnel .

- الألغـــام القابلة للكشـــف، أو غير القابلة للكشف.

- الألغام المفخخة.

- الألغـــام الوثّابة التي ترتفع عند انفجارها متراً أو أكثر[٢].

وتتباين أقطار هذه الألغـــام، فبينما يتراوح قطـــر اللغم المضـــاد للدبابات بيـــن ٢٠ - ٣٠ ســـنتيمتراً، ينخفـــض قطـــر اللغـــم المضاد للأشخاص ليتراوح بين ٥ - ١٥ سنتيمتراً[٣].

(١) الموسوعة العربية http://www.arab-ency.com .

(٢) المصدر السابق.

(٣) Kalifa,I., Youssif, A., Adel, A., Explosive Detection in El Alamein, International Journal of Computer Application, Volume 81-No.9, November 2013, p.18. From: Gader,p.,

بحلول مطلع القرن الحالي؛ بلغ إجمالي عدد الألغام بالقارة الإفريقية حوالي 44,9 مليون لغم

وخلال ربع القرن الأخير تمّ تصنيع أكثر من ٢٠٠ مليـــون لغم، نصفها على الأقل دُفن بالفعل في مـــكانٍ ما تحت ســـطح الأرض، كما تفتقد معظـــم حقـــول الألغام في العالـــم إلى خرائط دقيقة؛ وهو ما يعيق تطهيرها، ويرفع من تكلفة عمليات إزالة الألغام منها[٤].

وتتمثّـــل خطـــورة الألغـــام في الخســـائر البشـــرية الناجمة عنها، وفقدان التنوع الحيويّ فـــي المناطـــق المتأثـــرة بهـــا، فقد تســـبّبت الألغـــام، وغيرها من الذخائر غيـــر المتفجرة Unexploded ordnance، خـــلال الفتـــرة (١٩٤٠م -١٩٨٠م) فـــي قتل ١٢٥ ألف رأس من الإبل والأغنام والماعـــز والأبقار في ليبيا، وبلغ مجموع التكلفة المباشرة للأضرار التي سبّبتها الألغام في أفغانســـتان حوالي ١٥٥ مليون دولار (شملت الحيوانات والمركبات)[٥].

2002. Available at:(http://research.ijcaonline.org/volume81/number9/pxc3891802.pdf).

(٤) ماري يعقوب: حدائق الشيطان مدفونة في مصر، مجلة البيئة والتنمية، العدد ٧٩، أكتوبر ٢٠٠٤م.

(٥) Gangwar,A., Impact of War and Landmines on Environment, "Landmines - Challenges to Humanity and Environment", organized by Indian Institute of Peace, & Global Green Peace, India, 20 April 2003, Available at: (http://www.mtnforum.org/sites/default/files/

وتشير بيانات المركز العالمي لرصد حماية الطبيعة (WCMC) إلى ارتفاع عدد الأنواع الحية المهددة بالأقطار المتأثرة بحقول الألغام إلى ٤٣٤ نوعاً في فيتنام، و ١٢٥ نوعاً في أنجولا، و ٥٣ نوعاً في أفغانستان، و ٨٠ نوعاً في الصومال، و ٦٢ نوعاً في كمبوديا، و ٢٨ نوعاً في موزمبيق[١].

هذا بالإضافة إلى أثرها المتمثل في إعاقة الوصول إلى الأرض؛ ومن ثمّ عدم القدرة على استغلال مواردها، أو تدهور إنتاجيتها؛ نتيجة التلوث بالعناصر الثقيلة في مواضع زرع الألغام والمناطق المحيطة، وبخاصة في حالة انفجار اللغم؛ حيث يصل التلوث بهذه العناصر إلى مدى يقدّر بنحو ٦ كيلومترات من موضع الانفجار[٢]، وتقدّر المساحة العالمية للأراضي التي يمتنع الوصول إليها، وكذلك المتدهورة نتيجة الألغام المزروعة بها بحوالي ٩٠٠ ألف كيلومتر مربع[٣].

وتحدث الغالبية العظمى من حوادث انفجار الألغام في مناطق أو بلدان تفتقر إلى البنية الأساسية الطبية المتقدمة، وإلى الموارد الكافية؛ مما يجعل تأهيل الضحايا مهمّة صعبة، وتشير الأرقام إلى أن ربع المرضى المصابين ببترٍ ناجمٍ عن الألغام الأرضية هم فقط الذين يحصلون على الرعاية المناسبة[٤].

وبصفة عامة؛ فإنّ الدول المتقدمة أقلّ معاناة في مشكلة الألغام مقارنةً بالدول النامية؛ نظراً لامتلاكها قدرة وكفاءة أكبر في التعامل معها في حال اضطرارها إلى استخدامها في العمليات الحربية، أو في عمليات التأمين والدفاع، بالإضافة إلى الخرائط الدقيقة بمواقعها، والبرامج المتكاملة للتوعية بمخاطرها ومساعدة الضحايا.

وفي ديسمبر من عام ١٩٩٧م وقّعت (اتفاقية أوتاوا) التي فرضت حظراً كاملاً على إنتاج الألغام المضادة للأفراد وتخزينها ونقلها واستخدامها، وتدمير الموجود منها، ويوجد حتى عام (٢٠١٤م) ١٦٢ دولة موقعة على الاتفاقية.

وبحسب التقديرات الواردة في تقرير مرصد الألغام الأرضية لعام ١٩٩٩م؛ كان عدد الألغام المضادة للأفراد المخزونة لدى ١٠٨ بلداً يزيد على ٢٥٠ مليون لغم، وفي عام ٢٠٠٤م بلغ عددها لدى ٦٧ بلداً ٢٠٠ مليون لغم تقريباً (٩٠٪ منها موجودة لدى دولٍ ليست أطرافاً في معاهدة حظر الألغام)، وبنهاية العام المذكور كان عدد الألغام المخزونة التي دمرتها دولٌ أطرافٌ تنفيذاً لالتزاماتها بموجب (معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد) يزيد على ٣٧ مليون لغم[٥]، ووفقاً لبيانات مرصد الألغام الأرضية (٢٠١٤م)؛ فقد دمرت الدول الأعضاء أكثر من ٤٨ مليون

(publication/files/1409.pdf

(١) Berhe,A.A., The Contribution of Landmines to Land Degradation, land degradation & development(8), John Wiley & Sons, Ltd.,2007,p.7. Available at:(http://atlas.geog.pmf.unizg.hr/~nbuzjak/mine/Berhe_2007.pdf).

(٢) Berhe,A.A.,Op.Cit,p.9.

(٣) Ahmed,I., Landmines: A Threat to Sustainable Development, IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS) Volume 19, Issue 3, Ver. IV (Mar. 2014), p.3. Availabe at: (http://iosrjournals.org/iosr-jhss/papers/Vol19-issue3/Version-4/A019340108.pdf).

(٤) Walsh.N.E., Walsh,W.S., Rehabilitation of Landmine Vctimes- the ultimate challenge, Bulletin of World Health Organization 2003, 81(9), p.670. Available at: www.who.int/Walsh.pdf/9/bulletin/volumes/81.

(٥) الأمم المتحدة ومكافحة الألغام، تدمير المخزون، متاح على: http://www.un.org/ar/peace/mine/destruction.shtml

لغماً أرضياً مضاداً للأفراد مخزّناً، واشتمل ذلك على أكثر من ١ مليون لغم تمّ تدميرها في عام ٢٠١٣م[١].

المحور الأول: واقع مشكلة الألغام وتحديات الأمن والصراع في قارة إفريقيا:

تُعدّ قارة إفريقيا من أكثر القارات الملغومة في العالم، وقد انتشرت الألغام في القارة الإفريقية نتيجة الحروب والصراعات الدولية والمحلية، بالإضافة إلى انتشار الجماعات المتمردة في بعض أقطار القارة، خصوصاً مع ما تتميز به من سهولة التصنيع والحصول عليها عبر مصادر التوريد الخارجية، ورخص تكلفتها[٢]، وتمثلت أهم الصراعات والحروب التي استخدمت وزرعت فيها الألغام بالقارة فيما يأتي:

- الحرب العالمية الثانية (مصر - ليبيا ١٩٤٢م): استخدمت فيها - من قِبَل قوات الحلفاء والمحور - ألغاماً مضادة للدبابات بشكلٍ أساسي، وكان للشمال الإفريقي، لا سيما مصر وليبيا، الحظ الوافر منها، ويمثل عدم توفير خرائط دقيقة لمواضعها التي زرعت بها أحد أهمّ التحديات في الوقت الراهن.

- الحروب العربية (المصرية - «الإسرائيلية») (١٩٦٧م - ١٩٧٣م): زُرعت أعدادٌ كبيرةٌ من الألغام في شبه جزيرة سيناء من قِبَل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وبالرغم من تسليم الجيش «الإسرائيلي» خرائط حقول الألغام؛ فإنّ وقوع ضحايا بسبب هذه الألغام لا يزال مستمراً، بعضها في صفوف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

- زامبيا (١٩٦٣م)، زيمبابوي (١٩٧٤م - ١٩٨٠م): ورثت زامبيا باستقلالها عام ١٩٨٠م أكثر من ١,٥ مليون لغم مضادٍّ للأفراد، تنتشر في ثمانية حقول، على مسافة ٧٦٦ كم من الحدود بين زامبيا وموزامبيق، أقدمها كانت قد وُضعت حول محطة كاريبا للطاقة قبل عام ١٩٦٣م من قِبَل حكومة روديسيا الاتحادية، بسبب النزاع للسيطرة على المرفق مع القومية الناشئة في روديسيا الشمالية (زامبيا الآن)، والبقية وُضعت حواجز ضد تسلل العصابات خلال حرب التحرير التي بدأت في عام ١٩٧٤م، وامتدت من المتنزهات الوطنية غرب شلالات فيكتوريا إلى مليبيزي، ومن كانيمبا على طول الحدود الموزمبيقية إلى قرب الحدود مع جنوب إفريقيا.

- جنوب إفريقيا والدول المجاورة (١٩٦٠م - ١٩٩٤م): استخدمت الألغام في النزاعات بين جنوب إفريقيا والجماعات المناهضة لسياسة الفصل العنصري والأخرى التي تسعى لاستقلال ناميبيا، وقد وضعتها القوات الجنوب إفريقية في المقام الأول بمناطق مُسَيّجة ومُعَلّمة حول المخيمات والمنشآت العسكرية، بينما الألغام التي زرعتها القوات المناوئة تميّزت بالانتشار العشوائي للحدّ من تنقل القوات الجنوب إفريقية.

- تشاد (١٩٧٣م - ١٩٩٤م): بعد أن انسحبت القوات الليبية من الشمال التشادي تركت ألغاماً مضادة للدبابات في شريط Aozou في شمال تشاد، وكانت قد وضعت بعض الألغام بشكلٍ منتظم، لكن معظمها قد وُضع بشكل عشوائي، ولم تسلّم بها خرائط للحكومة التشادية.

(١) مرصد الألغام الأرضية & الذخائر العنقودية، النتائج الرئيسية، ٢٠١٤م، متاح على: www.the-monitor.org

(٢) تبلغ تكلفة زراعة اللغم ٣ دولارات، بينما تزيد تكلفة إزالته على ١٠٠٠ دولار. انظر:
Robledo,L.,Carrasco,M.,Mery,D., A survey Of Land Mine Detection Technology, International Journal of Remote Sensing, 2008.

– أنجـــولا (١٩٧٥م – ١٩٩٧م)[١]: وضعـــت الألغـــام مـــن قِبَل الجيـــش الكوبـــي، والجيش الأنجولـــي، والقوات الجنـــوب إفريقية، والقليل جـــدّاً من حقول هذه الألغام تمّ تمييزه ورســـمه على خرائط تحدّد مواقعها بدقة، وكانت الألغام قد زُرعت على الطرق لمنع الوصول إلى وســـط البلاد، كما زُرعت على مهابط الطائرات والسكك الحديدية، وطوقت حقولها بعض المدن الكبرى.

وتـــم تطهيـــر بعـــض المناطق مـــن حقول الألغام بعد اتفاقية الســـلام بيسيس Bicesse عـــام ١٩٩١م، وانخفضت أنشـــطة التطهير في الفترة التي أعقبت اتفاقية الســـلام في لوساكا Lusaka عام ١٩٩٤م.

وتعـــد أنجولا مـــن أكثر بلـــدان القارة التي تعاني مشكلة الألغام وخسائرها، حيث تأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد الأشـــخاص الذين بُترت أقدامهم نتيجة الألغام؛ بعد دولة كمبوديا.

– رونـــدا (١٩٨٩م – ١٩٩٧م)[٢]: خـــلال الفترة الممتدة بين الإبادة الجماعية (أبريل – يونيو ١٩٩٤م) وطرد القوات الحكومية؛ زرعت الأخيـــرة ألغاماً مضادة لأفراد ودبابات الجبهة الوطنيـــة الرواندية، في حزام يمتد شـــمالي البـــلاد (تحّول فيما بعد إلـــى منطقة منزوعة الســـلاح)، وبعض حقول الألغام تمّ تســـجيلها وإتاحتها للأمـــم المتحدة، لكنهـــا كانت غير

(١) انضمت رواندا وأنجولا إلى اتفاقية حظر الألغام عام ١٩٩٧م، صادقت الأولى عليها في ٨ يونيو من عام ٢٠٠٠م، وصادقت الثانية عليها في ٥ يوليو من عام ٢٠٠٢م، وطبقاً للمادة (٥) من اتفاقية حظر الألغام كان من المقرر أن تنتهي رواندا من تدمير كل الألغام الأرضية المضادة للأفراد بكامل أراضيها عام ٢٠١٠م، وأن تنتهي أنجولا من ذلك عام ٢٠١٣م، وبحسب تقرير رصد الألغام الأرضية (٢٠١٣م) لم تنجح الأخيرة في الوفاء بالتزامها في التاريخ المحدد، فيما نجحت الأولى في ذلك.

(٢) انظر: التوضيح السابق.

تعاظمت بمرور الوقت الخسائر التي مُنيت بها مصر من جرّاء الألغام، إضافة إلى الأبعاد الأمنية والاجتماعية لها، ويتمثل الجانب الذي يبدو أكثر خطورة في الخسائر البشرية

مكتملة. وأثناء انسحاب قوات الهوتو إلى زائير تمّ دفن العديد من الألغـــام المضادة للأفراد عشـــوائياً – كثيـــر منها زُرع فـــي المدن مثل روهنجيري وكيجالي–، وكانت لا تحمل علامات مميزة وغير مسجلة.

– موزمبيـــق (١٩٧٦م – ١٩٩٣م): كانت الألغام قد وُضعت من قِبَـــل الجيش البرتغالي، وفيما بعد من خلال حركتي الفرليمو والرينامو، وكذلك قوات جنوب إفريقيا والقوات الروديسية، إلا أنّ العديد من حقول هذه الألغام كذلك لم تُسجل على الخرائط، وما تمّ تسجيله يفتقد إلى الدقة والوضوح.

– ليبيريـــا (١٩٨٩م – ١٩٩٧م)[٣]: زُرعـــت أعدادٌ محدودة من الألغـــام المضادة للدبابات، وذلك مـــن قِبَل الجبهة الوطنية القومية ضدّ كلٍّ من القوات الحكومية وقوات حفظ السلام، ومن المحتمل أن تمتـــد عمليات زرع الألغام لظروف الصـــراع الداخلي في ليبيريـــا، وقد لوحظ أنه لا توجـــد علامـــات أو خرائط لمواقـــع الألغام المزروعة في تقرير المهمّة الاستطلاعية لفريق الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣م.

(٣) انضمت ليبيريا إلى الاتفاقية عام ١٩٩٩م، حيث أنه بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ فإنّ الدول قد لا توقعها، ولكن تصبح ملتزمة بها عبر إعلان الانضمام لها (المادة ١٦).

– الصومـــال (١٩٨٥م – ١٩٩١م): زُرعـــت حقول الألغام الرئيسة من خلال قوات الجنـرال محمد ســياد بري (ثالث رئيــس للصومال بعد الاســتقلال)، وقدّمــت خرائط ســطحية غير مجدية إلى حدٍّ كبيرٍ في أغراض التطهير، وقد اســتُخدمت الألغام على نطاقٍ واسعٍ لمضايقة السكان المدنيين، كما وُضعت من قِبَل الأطراف المختلفة تعزيزاً للقتال بين العشــائر والفصائل المختلفة.

لقد تلوّثت أكثــر من نصف الدول الأطراف فــي الاتحاد الإفريقي بألغــام أو متفجراتٍ من مخلفــات الحــروب، وهي: الجزائــر، أنجولا، بوروندي، تشاد، الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، جمهورية الكونغو الديموقراطية، مصر، إريتريا، إثيوبيــا، جامبيــا، غينيا، غينيا بيســاو، كينيا، ليبيريا، ليبيا، مالاوي، مالي، موريتانيا، موزمبيق، ناميبيــا، النيجــر، نيجريــا، رواندا، الســنغال، الصومال، الســودان، تونس، أوغنــدا، زامبيا، زيمبابوي، بالإضافة إلى الصحراء الغربية[١].

وبحلول مطلع القرن الحالــي؛ بلغ إجمالي عدد الألغــام بالقارة الإفريقيــة حوالي ٤٤,٩ مليون لغم، وتمثلت أكثر الدول تلوثاً بالألغام في: مصــر، إذ يوجد بها نحــو ٢٣ مليون لغم (تمثل ٢٢٪ من ألغام العالــم)، وأنجولا، وتقدّر أعداد الألغام بها حوالــي ١٥ مليون لغم، ثم موزمبيق (ثلاثــة ملايين لغــم)، والســودان والصومال وإريتريا (مليون لغم بكلٍّ منها)، ثم إثيوبيا (٥٠٠ ألف لغم)، ورواندا (٢٥٠ ألف لغم)، وتشاد (٧٠ ألف لغم)، وناميبيا (٥٠ ألف لغم)، وليبيريا (١٨ ألف لغم)[٢].

ويوجد تســع وأربعون دولة من دول الاتحاد الإفريقي[٣] أطرافٌ فــي معاهدة حظر الألغام، وثلاث دولٍ غيــر أطراف، وهي: (مصر، وليبيا، والصومــال)، بالإضافة إلى (الصحراء الغربية) التي تعتبر غير مؤهلة للانضمام للمعاهدة؛ حيث أنها غير معترفٍ بها من قبل الأمم المتحدة.

وعندما يصبح أحد البلدان (دولة) طرفاً في الاتفاقيــة؛ فإنه يكون قد وافق على ألاّ يقوم في أي وقتٍ بإنتاج ألغام أرضية مضادة للأفراد، أو استخدامها، أو تطويرها، أو تخزينها، أو نقلها، أو مســاعدة أي طرفٍ آخر علــى القيام بهذه الأنشطة، وعلى أن يدمِّر خلال فترة أربع سنوات جميــع مخزونــات الألغام الأرضيــة المضادة للأفراد، وأن يزيل خلال فترة ١٠ سنوات جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي تمّ زرعها؛ وعلى أن يقدِّم المســاعدة، في حدود إمكانياته لأنشطة إزالة الألغام، والتوعية بالألغام، وتدمير المخزونات، ومساعدة الضحايا في جميع أنحاء العالم.

إلا أنه وفقاً للمــادة (٣) من الاتفاقية؛ فإنه يُســمح بالاحتفاظ بعددٍ من الألغــام المضادة للأفراد، أو نقلها، لأغراض اســتحداث تقنيات الكشــف عن الألغــام، أو إزالتهــا أو تدميرها والتدريــب عليها، ويجب ألا تتجــاوز كمية تلك الألغــام الحدّ الأدنى المطلــق من العدد اللازم للأغراض المذكورة.

---

(١) الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، مرصد الألغام الأرضية، مكافحة الألغام في الدول أعضاء الاتحاد الإفريقي، المؤتمر الثالث للخبراء الأفارقة في مكافحة الألغام: إفريقيا خالية من الألغام المضادة للأفراد – التقدم والتحديات، بريتوريا – جنوب إفريقيا، ١١ سبتمبر – ٢٠٠٩م، ص ٢، متاح على: http://the-monitor.org.

(٢) Ukabiala,J., Impetus Towards A Mine – Free World, Africa Recovery, April 1999, Available at: (http://www.un.org).

(٣) يضم الاتحاد الإفريقي كلّ الدول الإفريقية عدا المغرب، التي تعترض على تخصيص مقعدٍ لبعثة من الصحراء الغربية الإفريقية.

جدول (١) الـــدول الإفريقية الأطراف في (اتفاقية حظر الألغام) التي أبلغت احتفاظهـــا بأكثر من ١٠٠٠ لغم من الألغام المضادة للأفراد

الدولة	عدد الألغام المحتفظ بها	التاريخ
الجزائر	٥٩٧٠	٢٠١٢م
تونس	٤٨٤٠	٢٠١٢م
جنوب إفريقيا	٤٣٦٧	٢٠١٢م
نيجريا	٣٣٦٤	٢٠١١م
جيبوتي	٢٩٩٦	٢٠٠٤م
تنزانيا	١٧٨٠	٢٠٠٨م
أوغندا	١٧٦٤	٢٠١١م
ناميبيا	١٦٣٤	٢٠٠٩م
موزمبيق	١٣٦٣	٢٠١٢م
أنجولا	١٣٠٤	٢٠١٢م
كينيا	١٠٢٠	٢٠٠٧م
بتسوانا	١٠١٩	٢٠١٢م
الإجمالي	٣١٤٢١	-

Source: International Campaign to Landmine Monitor ,Ban Landmines .Report,2013,p.10

ووفقاً للجدول (١)؛ فقد أبلغت اثنتا عشـــرة دولة إفريقية أطـــراف في اتفاقية حظر الألغام خـــلال الفتـــرة (٢٠٠٤م – ٢٠١٢م) باحتفاظها بألغام لأســـبابٍ تجيزهـــا المـــادة (٣)، وصل مجموعها إلى (٣١٤٢١) لغماً.

ومنذ عدة ســـنوات لا يوجد استخدامٌ مؤكّد للألغام المضادة للأفـــراد من قِبَل دول الاتحاد الإفريقي، بما في ذلك دول ليســـت أطرافاً في معاهدة حظر الألغام، بالرغم من أنّ الوضع في الصومال غير مؤكّد، وإن كان هناك اســـتخدامٌ للألغـــام المضادة للأفراد مـــن قِبَل مجموعاتٍ مسلحةٍ في كلٍّ من النيجر والصومال في عامي ٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م، لكن لم يتأكد هذا الاستخدام لدى مرصـــد الألغام مـــن خـــلال المعلومات المتاحة[١].

المحور الثاني: أعـداد ضحايا الألغام (القتلى - المصابين) بأقطار القارة الإفريقية:

خـــلال الفتـــرة (١٩٩٩م – ٢٠٠٨م) وصـــل عدد ضحايا الألغام فـــي العالم نحو (٧٣,٥٧٦ ضحيـــة)، وقعت في ١١٩ دولـــة، تراوحت بين: (١٧٨٦٧ حالة قتـــل)، و (٥١٧١١ حالة إصابة)، بالإضافـــة إلـــى (٣٩٩٨ حالـــة غيـــر معلومة) (مجهوليـــن)[٢]، وزاد هـــذا الرقـــم بحلول عام ٢٠١٠م ليصل إلى (٨٢٠٠٠ ضحية)، تنتمي إلى ١١٧ دولة بالعالم[٣]. شكل (١).

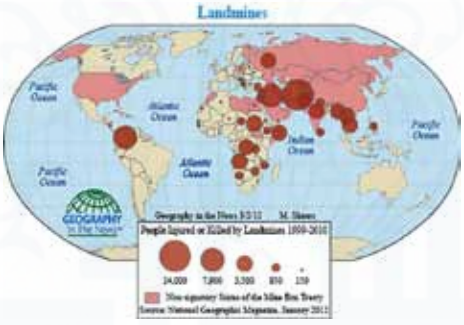

شـــكل (١) أعداد ضحايا الألغام (القتلى – المصابين) خلال الفترة ١٩٩٩م – ٢٠١٠م.

(١) الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، مرصد الألغام الأرضيـــة، مكافحة الألغـــام في الـــدول أعضـــاء الاتحـــاد الإفريقي، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

(٢) International Campaign to Ban Landmines, Landmine Monitor Report, 2009,p.46.

(٣) National Geography Magazine,January 2012.

جدول (٢) ضحايا الألغام الذين تمّ تسجيلهم بالدول الإفريقية في عام (٢٠٠٧م)

البلد	أعداد القتلى	أعداد الجرحى	أعداد المجهولين	الإجمالي
الجزائر	٣٠	٤٨	٠	٧٨
أنجولا	١٤	٣٤	٠	٤٨
بوروندي	٠	٠	٨	٨
تشاد	٥١	١٣١	٤	١٨٦
الكونغو الديموقراطية	٤	٢٤	٠	٢٨
مصر	٨	١٧	٠	٢٥
إريتريا	١٧	٥٣	٠	٧٠
إثيوبيا	٣١	٤٩	٤	٨٤
جامبيا	٢	١	٠	٣
غينيا بيساو	١	٦	١	٨
كينيا	١	٠	٠	١
مالي	١١	٠	٠	١١
موريتانيا	١	٢	٠	٣
موزمبيق	٢٢	٢٥	٠	٤٧
ناميبيا	٥	٧	٠	١٢
النيجر	٣٢	٦٤	٠	٩٦
روندا	٣	٧	٠	١٠
السنغال	١	٠	٠	١
السودان	٢٨	٦٣	٠	٩١
الصومال	٢٦	٤٠	٨	٧٤
أوغندا	١٠	١٣	٠	٢٣
الصحراء الغربية	١٢	٢٤	٠	٣٦
زامبيا	٢	١٧	٠	١٩
زيمبابوي	٣	٤	٠	٧
الإجمالي	٣١٥	٦٢٩	٢٥	٩٦٩

المصـدر: الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضـية، مرصـد الألغام الأرضـية، مكافحة الألغام في الدول أعضـاء الاتحاد الإفريقي، المؤتمر الثالث للخبراء الأفارقة في مكافحة الألغام: إفريقيا خالية من الألغام المضادة للأفراد - التقدم والتحديات، بريتوريا – جنوب إفريقيا، ١١ سبتمبر – ٢٠٠٩م.

على المستوى الإقليمي، خلال الفترة نفسها، جاء إقليم آسيا الباسيفيكية في طليعة أقاليم العالم بعدد (٣٣٦٢٧ ضحية)، نسبتها ٤٥,٧٪، ثم إفريقيا (١٦٣٩٠ ضحية)، نسبتها ٢٢,٣٪، ثم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٨٥٥٨ ضحية)، بنسبة ١١,٦٪[١].

وعلى صعيد الأقطار الإفريقية؛ تصدرت أنجولا دول القارة الإفريقية في عدد ضحايا الألغام، الذي بلغ عددهم (٢٦٦٤ حالة)، تبعها الصومال بعدد (٢٣٥٤ حالة)، ثم إثيوبيا، والسودان، وجمهورية الكونغو الديموقراطية بعدد: (١٩٤٧ و ١٧٤٨ و ١٦٩٦ حالة) لكلٍّ منها على التوالي[٢].

وفي عام ٢٠١٢م؛ بلغ إجمالي عدد الضحايا (٣٦٢٨ ضحية)، توزعت بين (١٠٦٦ حالة قتل)، و (٢٥٥٢ حالة إصابة)، بالإضافة إلى (١٠ حالات مجهولة)، بمعدل ١٠ ضحايا يومياً، وهو معدل يقلّ عن نظيره خلال الفترة (٢٠٠٩م – ٢٠١١م)، والذي تراوح بين (١١ – ١٢ ضحية) يومياً، كما يقلّ بنسبة ٤٠٪ عن نظيره في عام ١٩٩٩م (٢٥ ضحية في اليوم الواحد)[٣].

وقد امتدّ الحيز المكاني لحوادث الألغام عام ٢٠١٢م ليضم ٦٢ دولة في العالم، اشتمل من القارة الإفريقية على ١٨ دولة، وهي: أنجولا، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، وكوت ديفوار، وجيبوتي، وإريتريا، وغينيا بيساو، وكينيا، ومالي، وموريتانيا، وموزمبيق، والنيجر، والسنغال، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وأوغندا، وزيمبابوي. وجاء في صدارة هذه الدول: السودان، والتي تجاوز العدد بها مائة ضحية (١٠٩ ضحايا)[٤].

وللمجتمع الصحي دورٌ رئيسٌ في القضايا المتعلقة بالألغام الأرضية والمخلفات المتفجرة للحرب، والأكثر بروزاً هو التأكد من حدوث استجابة كافية للرعاية الصحية، سواء كانت مباشرة (كالرعاية والجراحة الإسعافية للمصابين)، أو على المدى البعيد (إعادة التأهيل)، فأغلب الذين يبقون على قيد الحياة مع الإصابة بعجزٍ دائم يواجهون موانع اجتماعية وبيئية تحول دون مشاركتهم الكاملة والعادلة في مجتمعاتهم، خصوصاً أنّ نسبة كبيرة من حوادث المدنيين الناجمة عن الألغام الأرضية والمخلفات المتفجرة للحرب تحدث عند الأطفال (قرابة ٤٢٪، حسب مرصد الألغام الأرضية عام ٢٠١٢م)[٥].

المحور الثالث: المنح والمساهمات الدولية في مكافحة الألغام:

بلغ إجمالي المساهمات الدولية لمساعدة الدول المتضررة من الألغام عام ٢٠١٢م قرابة ٤٩٧ مليون دولار، حظيت الدول الإفريقية منها بقرابة ١٤٢ مليون دولار، بنسبة ٢٨,٥٪، جدول (٣).

جدول (٣) نصيب بعض الدول الإفريقية من المساهمات الدولية الموجهة بشأن الألغام (عام ٢٠١٢م)

المسلسل	الدولة	القيمة (مليون دولار أمريكي)
١	الصومال	٢٩,٤
٢	ليبيا	٢٠,٧

(١) International Campaign to Ban Landmines, Op.Cit,p.46.

(٢) Op.Cit,p.47.

(٣) International Campaign to Ban Landmines, Landmine Monitor Report, 2013,p.37.

(٤) International Campaign to Ban Landmines,Op.Cit, 2013, pp.39-42.

(٥) ديوتن.أ، هوتنتوت.إ: الألغام الأرضية والمخلفات المتفجرة للحرب: تهديد صحي يجب عدم تجاهله، مجلة منظمة الصحة العالمية، االمجلد: ٩١، مارس ٢٠١٣م.

٣	جنوب السودان	١٩,٠
٤	أنجولا	١٣,٧
٥	موزمبيق	١٣,٧
٦	جمهورية الكونغو الديموقراطية	١٣,٢
٧	مالي	٧,٧
٨	السنغال	٥,٧
٩	السودان	٤,٨
١٠	تشاد	٣,٦
١١	إثيوبيا	٢,٥
١٢	زيمبابوي	١,٧
١٣	موريتانيا	١,٤
١٤	الكونغو	١,٣
١٥	مصر	١,٢
١٦	النيجر	١,١
١٧	بنين	١,٠
	الجملة	١٤١,٧

Source: International Campaign to Ban Landmines, Landmine Monitor Report, ,2013 p.62.

وتوزعت هذه المساهمات على: أعمال التطهير، وتدمير المخزون، والتوعية بالمخاطر، ودعم الضحايا وغيرها.

وكانت أهم الدول المانحة هي: الولايات المتحدة الأمريكية (١٥,٥ مليون دولار)، والنرويج (٤,٢ مليون دولار)، وأستراليا (٢,٨ مليون دولار)، ونيوزيلاندا (٢,٥ مليون دولار)[١].

وبالنسبة لصندوق دعم ضحايا الألغام بدول القارة الإفريقية؛ فقد ارتفعت قيمة المساهمات الموجهة لهذا الصندوق نسبياً إلى إثيوبيا (١,٧ مليون دولار)، ومصر (٥١٩,٣ ألف دولار)، والنيجر (٥١٤,٤ ألف دولار)، ثم تشاد وجمهورية الكونغو الديموقراطية (٣٢١,٥ و ٢٦٧,٠ ألف دولار لكلٍّ منهما)، وجنوب السودان وأوغندا وموزمبيق (١٦٨,٦ و ١٤٤,٥ و ١٠٧,٥ ألف دولار لكلٍّ منها على التوالي)[٢].

المحور الرابع: الألغام أحد قيود التنمية - الحالة المصرية نموذجاً:

تعاني مصر مشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والدبابات، حيث تنتشر في مساحاتٍ كبيرةٍ بمنطقة الساحل الشمالي الغربي وشبه جزيرة سيناء.

وقد بدأت المشكلة في مصر عندما قامت القوات الألمانية والبريطانية في ١٩٤٢م، في أثناء الحرب العالمية الثانية، بزراعة مناطق واسعةٍ وبكثافة شديدة بالألغام؛ تعويضاً عن نقص الحواجز الطبيعية في الصحراء الغربية ولإعاقة تقدّم القوات المعادية.

وأشارت وثيقة المشروع المشترك[٣] بين مصر وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) في نوفمبر من عام ٢٠٠٦م إلى وجود ٢,٦٨ ألف كيلومتر مربع ملوثة بالألغام، بما يقّدر بنحو أربعة أمثال المساحة الملوثة بالألغام في أفغانستان[٤].

ويعرض الجدول (٤) التوزيع الجغرافي للألغام في الصحراء الغربية بمصر، حيث يقدّر

(١) International Campaign to Ban Landmines,Op.Cit, 2013,p.63.

(٢) Loc.Cit.

(٣) امتدت فترة تنفيذ المشروع من يناير ٢٠٠٧م حتى ديسمبر ٢٠١١م، ويشتمل البرنامج على: تطهير الألغام، وتعليم مخاطر الألغام، ومساعدة الضحايا.

(٤) الحكومة المصرية & برنامج الأمم المتحدة للتنمية، «دعم لخطة تنمية الساحل الشمالي الغربي ومكافحة الألغام فيه»، مذكرة المشروع، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٦م، ص ٥.

جدول (٤) أعداد الألغام وحقولها الرئيسة في مصر (ESIS,٢٠٠٥)

المنطقة		التقدير	ما تم إزالته	المتبقي
الإسكندرية	العدد (ألف)	١٢٦	١٠٠	٢٦
	المساحة (كم٢)	٥٥	٤٣	١٢
العلمين	العدد (مليون)	١٣,٨٠٠	١,٤٧٥	١٢,٣٢٥
	المساحة (كم٢)	١,٦٧٠	١٩٩	١,٤٧١
الحكمة – مطروح	العدد (مليون)	١,٩٦٠	٦٢٠	١,٣٤٠
	المساحة (كم٢)	٦٢٠	٨٨	٥٣٢
براني – السلوم	العدد (مليون)	٣,٨٢٥	٧٤١	٣,٠٩٠
	المساحة (كم٢)	٥٢٥	٧٧,٣	٤٤٨
الإجمالي	العدد (مليون)	١٩,٧٠٠	٢,٩٧٦	١٦,٧٢٤
	المساحة (كم٢)	٢,٨٧٠	٣٨٧	٢,٤٨٣

Source: Rashwan, A.A., Mohamed, A.H., MAGIMS for Sustainable Development of Egypt, C.4 Geospatial technologies for sustainability - Natural Resources Management, Available at: (http://geomaticsksa.com/GTC2011/S3/PDF/9.pdf).

عددهـــا بنحو ١٩,٧ مليون لغم، وتركزت الألغام في أربع مناطق رئيســـة، وهى: (الإســـكندرية) بعدد ١٢٦ ألف لغم تنتشـــر على مســـاحة ٥٥ كيلومتر مربع، و (العلميـــن) بعدد ١٣,٨ مليون لغم على مســـاحة ١,٦٧ ألف كيلومتر مربع، و (الحكمة – مطروح) بعدد ١,٩٦ مليون لغم على مساحة ٦٢٠ كيلومتر مربع، و (براني – السلوم) بعدد ٣,٨٣ مليون لغم على مساحة ٥٢٥ كيلومتر مربع.

ووفقاً للمصدر قُدّرت أعـــداد الألغام التي تمـــت إزالتها بنحو ٣ ملايين لغم، كانت تشـــغل مساحة ٣٨٧ كيلومتراً مربعاً.

شـــكل (٢) التوزيع الجغرافي لمواقع الألغام بنطاق الساحل الشمالي الغربي لمصر (عن: Mohamed, A.H., & Rashwan, A.A.)

على الجانب الآخـــر؛ قامت قوات الاحتلال "الإسرائيلي" بعد اســـتيلائها على سيناء عقب

من الضروري توعية الناس بمخاطر الألغام؛ والتعرّف عليها وعلى مخلفات الحرب القابلة للانفجار، ومعرفة كيفية تجنّب مخاطرها، وخصوصاً في المناطق المتأثرة بها

حرب يونيو ١٩٦٧م بزراعة أعداد هائلة من الألغام؛ بهدف منع أي عملياتٍ مصريةٍ ضدّ قواتها في سيناء أو عرقلتها.

وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م قامت مصر – وبدعم غربيٍّ وعالمي – بتطهير قناة السويس من الألغام البحرية والقنابل؛ حيث بلغ عدد الألغام التي تمّ رفعها من المجرى المائي ٦٦٨ ألف لغم وقنبلة، وتمّ إعادة فتحها أمام الملاحة.

وبالرغم من الاتفاقيات التي أُبرمت بين مصر و «إسرائيل» بعد قرارات وقف إطلاق النار، وفضّ الاشتباكين الأول والثاني، وتسليم الجيش لخرائط الألغام الموجودة في سيناء، فإنّ القوات المسلحة المصرية فوجئت باكتشاف حقول ألغام قامت إسرائيل بزراعتها بصورةٍ عشوائيةٍ قبيل انسحابها من سيناء.

وتعاظمت بمرور الوقت الخسائر التي مُنيت بها مصر من جرّاء الألغام، إضافة إلى الأبعاد الأمنية والاجتماعية لها، ويتمثل الجانب الذي يبدو أكثر خطورة في الخسائر البشرية، فعلى الرغم من أنّ العدد التراكمي لضحايا الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في مصر غير معروف، فإنه تمّ تسجيل (٨,٣١٣ ضحية) من الألغام (٦٩٦ قتيلاً و ٧٦١٧ جريحاً) في فبراير من عام ١٩٩٩م – يرجح أنها تنطبق فقط على ضحايا الصحراء الغربية منذ ١٩٨٢م[١]–، وتشير المصادر إلى أنّ عدد الضحايا قد ارتفع في عام ٢٠٠٩م إلى (٨٥٠٣ أشخاص)، منهم (٧٥١ قتيلاً، و ٧٧٥٢ جريحاً)[٢].

وطبقاً لدراسات الهيئة العامّة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي في "مرسى مطروح"؛ فإنّ المساحة الممتدة من الإسكندرية إلى السلُّوم غرباً بطول ٥٠٠ كيلومتر، وبعمق ٢٠ كيلومتراً تبلغ ٢,٥ مليون فدان صالحة للزراعة، يمكن أن تُستخدم في إنتاج كمياتٍ ضخمةٍ من أجود أنواع القمح، وهي عبارة عن خمس مناطق: (برج العرب – العلمين بمساحة ٤٠٩ آلاف فدان، والعلمين – الضبعة بمساحة ٤٠٦ آلاف فدان، وباجوش – جلال بمساحة ٥١٧ ألف فدان، ومرسى مطروح ومساحتها ٤١٦ ألف فدان، وسيدي براني ومساحتها ٣٧٧ ألف فدان)[٣].

ومما لا شك فيه أنّ وجود هذا العدد الضخم من الألغام يتسبّب في إهدار ثروةٍ كبيرةٍ من الموارد الطبيعية، ويعوق تنفيذ العديد من مشروعات التنمية، وذلك على النحو الآتي[٤]:

أ – الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء:

١ – إعاقة العديد من مشروعات التنمية السياحية بشواطئ البحر الأحمر وسيناء،

(١) الحكومة المصرية & برنامج الأمم المتحدة للتنمية، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(٢) Megahed,S.M., et al, Egypt Landmine Problem: History, Facts, Difficults and Clearance Efforts, Egypt Landmine Problem (Sibenik 29-4-2010).

(٣) عبدالجواد توفيق: ٤ مليارات دولار تكاليف إزالة الألغام من مصر!، متاح على: (Islamonline.Net).

(٤) الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، متاح على: (www.sis.gov.eg).

وارتفاع تكلفة المشاريع التي تُقام بهذه المناطق لارتفاع تكاليف تطهيرها من الألغام.

٢ - إعاقة عمليات التنمية الصناعية وإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة؛ بجانب التكلفة الباهظة لتطهير المناطق المخطط تنميتها.

٣ - إعاقة عمليات التنمية الزراعية في مناطق سهلة الطينية، وبالوظة، وشمال سيناء.

٤ - تعطيل عمليات التنقيب عن البترول.

ب - الصحراء الغربية:

١ - تعطيل زراعة مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة بالرغم من توفر المياه اللازمة لها في مناطق مثل: الحمام، والعلمين.

٢ - تعطيل إقامة مشروعات التنمية في الساحل الشمالي، وبعض مناطق مطروح.

٣ - تعطيل مشروعات منخفض القطارة، كأحد المشروعات العملاقة لتوليد الطاقة، بسبب اعتراض الألغام لطريق القناة.

٤ - تعطيل عمليات التنقيب عن البترول.

ولعل من أهمّ العوائق التي تقف في سبيل الشروع في أعمال الإزالة، تحرك الألغام من أماكنها بسبب الكثبان الرملية، وحساسية الألغام للانفجار بسبب تقادمها، وتأثير العوامل الجوية، بالإضافة إلى عدم وجود خرائط تفصيلية وطرق ممهدة للوصول إلى المناطق الملغومة، إلى جانب عدم توافر معدات حديثة متقدمة تكنولوجياً لاستخدامها في عمليات الإزالة والتكلفة المالية الكبيرة التي تحتاج إليها، وأخيراً عدم إدراج مصر على خريطة العمل الدولية لمكافحة الألغام[١].

ولم تنضم مصر إلى اتفاقية أوتاوا في ديسمبر ١٩٩٧م لحظر إنتاج الألغام المضادة للأفراد واستخدامها ونقلها وتخزينها، وقد شاركت فقط بصفة مراقب، وصوتت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٦م، والذي يحثّ الدول على متابعة العمل من أجل إبرام معاهدة دولية لمنع الألغام المضادة للأفراد، لكنها امتنعت عن التصويت على كلّ قرارات الجمعية العامّة للأمم المتحدة التي تلت ذلك القرار، والتي تدعو إلى نشر معاهدة منع الألغام على مستوى العالم.

وطالبت مصر في اجتماعات الخبراء لمناقشة مشروع الاتفاقية في أوسلو في سبتمبر ١٩٩٧م بمزيدٍ من الضغط الدوليّ لدفع الدول التي شاركت في معارك الحرب العالمية الثانية على أرض مصر إلى تقديم خرائط الألغام، وتقديم الدعم الأكبر لإزالتها؛ حيث يشكّل تجاهل الاتفاقية لمسؤولية الدول التي قامت - أو تقوم - بزرع الألغام في أراضي الغير إحدى الثغرات التي تعتريها، بالإضافة إلى تركيزها على الألغام المضادة للأفراد دون الألغام المضادة للمركبات، وعدم تطرقها لمساعدة الدول المتضررة من الألغام في حالة عجزها عن تدمير حقول الألغام داخل أراضيها.

ويمكن تفسير الموقف المصري من اتفاقية أوتاوا، وعدم التوقيع عليها بما يأتي[٢]:

- تتفق مصر تماماً مع الهدف الإنساني للاتفاقية، إلا أنّ صعوبة موافقتها على الانضمام يعود إلى أنها تعيق مصر عن ممارسة حقّها المشروع في الدفاع عن أراضيها والحفاظ على أمنها القومي، وكذلك حقها في الحصول على المساعدات اللازمة لتطهير ألغام زُرعت في أراضيها.

- الطبيعة الجغرافية للأراضي المصرية؛ حيث تتميز بالامتداد الشاسع لحدودها البرية والبحرية، وخلوها من أي موانع تحول دون عمليات التسلل، وتلخّص مطلب مصر الأمني في الحصول على بديلٍ اقتصاديٍّ مناسبٍ

(١) وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة، تقرير حالة البيئة في مصر، ٢٠٠٦م، ص ١٥٢.

(٢) الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، مصدر سبق ذكره.

للألغام، وتمّ شـــرح هذا الموقف خلال المراحل التمهيدية لإعداد مشروع الاتفاقية.

– إن استفادة مصر من المساحات الملغومة، بمـــا تحتويه من موارد وثـــروات، لن يتحقق إلا بتوافر المسؤولية الدولية للمساعدة في تطهير الألغام، والمسؤولية الإنسانية التي تحتم احترام حقوق الإنســـان، حيث إنّ الـــدول التي زرعت ألغاماً في أراضي الغيـــر، وتركتها برغم انتهاء العمليـــات الحربيـــة، ملزمة بإزالتهـــا وتطهير الأرض منهـــا؛ فقد أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مطالبات الـــدول التي تصيبها أضرار نتيجة لوجود مخلفـــات الحروب، ومنها الألغام، على أراضيها، والتي تطالب بدفع تعويضات لها من الدول المســـؤولة عن ذلـــك[1]، كذلك توجد قاعدة من قواعد القانون الدولي العام أو العرفي تقضي بإلزام من وضع الألغام بطريقة تؤثّر على حياة المدنيين أو سلامتهم الجسدية بإزالة تلك الألغام وتحمّل تكاليف إزالتها.

الخاتمة: نتائج وتوصيات:

تشـــكل الألغام مهدّداً لحياة الإنســـان وأمنه واستقراره، وتعدّ من أخطر الملوثات للبيئة، وأكبر المعوقات لعملية التنمية في كثيرٍ من دول العالم، وبخاصة تلك التي كانت ميداناً لحروب ونزاعات.

ونظراً لذلك؛ برز اهتمامٌ دوليٌّ واسع النطاق بمشـــكلة الألغام وســـبل مواجهتها، بعد أن كان العالم إلى وقت قريب يجهـــل هذه القضية ولا يضعها في دائرة اهتماماتـــه، فقد بدأت حملة دولية لحظر الألغام نشـــاطها منذ عام ١٩٩١م، وتدخلـــت الأمم المتحدة بثقلها منذ عام ١٩٩٤م للبحـــث عن حلولٍ جذريةٍ لهذه المشـــكلة، حتى وُقّعت عام ١٩٩٧م (اتفاقية أوتاوا) التي فرضت حظراً كاملاً على إنتاج الألغام المضادة للأفراد وتخزينها ونقلها واستخدامها، وتدمير الموجود منها.

ولتكليل هذا الجهد؛ فإنّ هناك حاجة ملحة لتضافر الجهود الدولية والمحلية لمواجهة هذا الخطر، وتلافي تداعياته على أقطار القارة التي يقع أكثر من ثلثيها (٣٨ قطراً) بشريحة الأقطار منخفضة التنمية[2]، وذلك من خلال ما يأتي:

– التوعية بمخاطر الألغام؛ من أجل مساعدة النـــاس على فَهْـــم المخاطر التـــي يواجهونها، والتعرّف على الألغـــام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، ومعرفـــة كيفية تجنّـــب مخاطرها، وخصوصاً في المناطق المتأثرة بها.

– تفعيـــل التعـــاون الدولي طبقـــاً لقواعد القانون الدولي وللاتفاقيات الدولية.

– إنشـــاء آلية فعّالة تقوم بمهمّة التنســـيق والمتابعة لعمليات إزالة الألغام، ومراقبة زرعها إبّان النزاعات والحروب.

– تفعيل دور المنظمـــات الدولية والإقليمية والمحلية وغير الحكوميـــة المتخصصة، ومدّها بالدعم المناسب لممارسة دورها على أكمل وجه.

– إلزام الأطراف المسؤولة عن زراعة الألغام في أراضي الغير بإزالتها وتطهيرها.

– تقديم المســـاعدة الطبية وخدمات إعادة التأهيل إلى الضحايا، بما يشـــمل التدريب على مهارات العمل، وإتاحة فرص التوظيف.

– زيـــادة المخصصات المالية، وتحســـين تقنيات المســـح التقني، وابتكار أساليب جديدة غير تقليدية لاســـتخدامها في عمليات تطهير الأراضي من الألغام ■

(١) القـرارات ٣٦ / ١٨٨ لسنة ١٩٨١م، و ٣٩ /١٣٩ لسنة ١٩٨٤م، و٤٨ / ٧ لسنة ١٩٩٣م، و ٤٩ / ٢١٥ لسنة ١٩٩٤م.

(٢) UNDP, Human Development Report, 2013. pp.150-151.